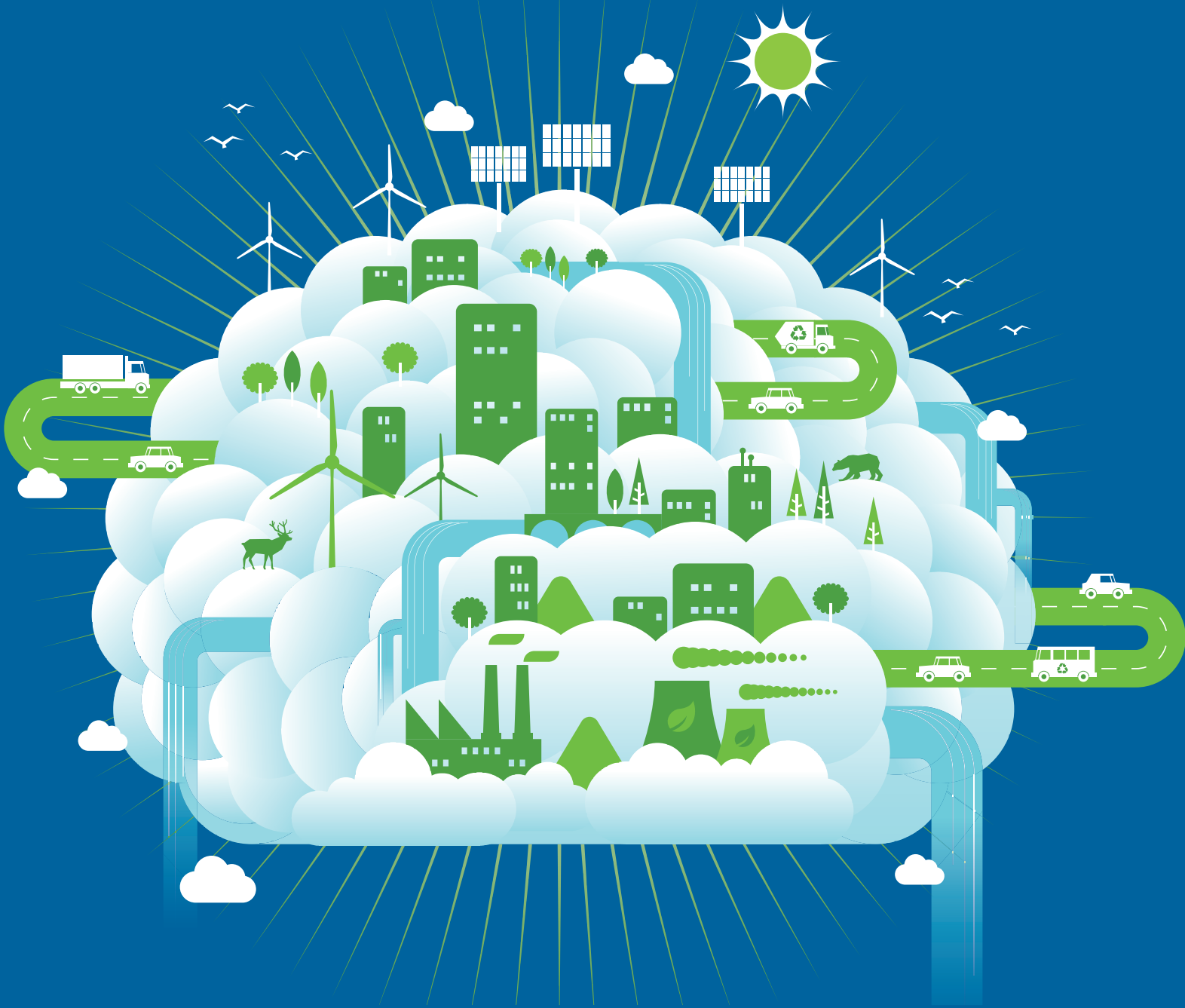


# التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة

تحقيق الرخاء المشترك | حماية البيئة



UNITED NATIONS  
INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

## تمهيد

# لي يونج (LI Yong)، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)



يمر المجتمع الدولي بمرحلة حاسمة في الوقت الحالي. فبينما لا يزال الفقر يفرض نفسه كتحدٍ رئيسي في العالم، نمتلك الآن وسائل فعالة للقضاء على الفقر في غضون الجيل القادم.

منذ ثلاثة عقود، كان بين كل شخصين في الدول النامية شخص واحد فقير. وفي 2010، تقلصت نسبة النساء والرجال الذين يعيشون في فقر مدقع بما يقرب من 20%. وتحليل العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة، يتبين أن الدول ذات النمو الاقتصادي المنتظم مدفوعة بعوامل التصنيع والتجارة الخارجية والخدمات ذات الصلة نجحت في تقليص نسبة الفقر بشكل أكثر فاعلية.

وفي الحقيقة، لا توجد دولة واحدة من دول العالم استطاعت بلوغ مستوى متقدم من النمو الاقتصادي والاجتماعي دون تنمية قطاع صناعي متطور.

إلا أن العالم لم يبلغ بعد حالة ثبات الرخاء، ولا تزال هناك اختلافات ملحوظة بين المناطق والبلدان والمجتمعات بل وفيما بينها. غالبًا ما كان يتم النمو في الماضي دون إتاحة الفرصة لمشاركة قطاعات محددة من السكان ومكافأته، لا سيما النساء والشباب.

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد لا تقتصر على مستويات الدخل المتدنية فحسب. ومن ثم يتطلب الأمر إيجاد الحلول المناسبة لكل هذه الأبعاد من خلال الجهود المشتركة في نطاق التعاون الإنمائي بهدف تحقيق مستويات معيشية أفضل للفقراء. وهذا ما ينطوي عليه أجندا التنمية المستدامة الجديد في الوقت الحالي، والتي تم صياغتها بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة. يجب أن تضع الأجندا خارطة عمل واضحة للقضاء على الفقر بجميع أبعاده المتعددة بالكامل بدءًا من الحرمان الاقتصادي، وعدم المساواة الاجتماعية، والتدهور البيئي.

إذا أين نقف اليوم؟ لحسن الحظ، ثمة العديد من الأمثلة التي يمكننا مواصلة ما انتهت إليه علاوة على قصص النجاح التي يُمكن تبادلها. فقد ارتقت دول عديدة بمستويات النمو في جميع المجالات - الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية - للصالح العام لشعوبها.



يعرض هذا المنشور بعض العناصر والقضايا الرئيسية لهذه الرؤية الجديدة، كما هو منصوص عليه في إعلان ليمبا الذي تم اعتماده من قبل الدول أعضاء المنظمة في 2 ديسمبر 2013. سيشكل هذا الإعلان أنشطة، وفكر، وتوجهات (يونيدو) المستقبلية لعدة سنوات مقبلة.

يتمثل التحدي القائم وفرصتنا التاريخية في تقدير إمكانيات "التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، والمساهمة بجهودنا للصالح العام استناداً إلى أجندة جديدة للتنمية طويلة الأجل لما بعد 2015.

لي يونج (LI Yong)  
المدير العام

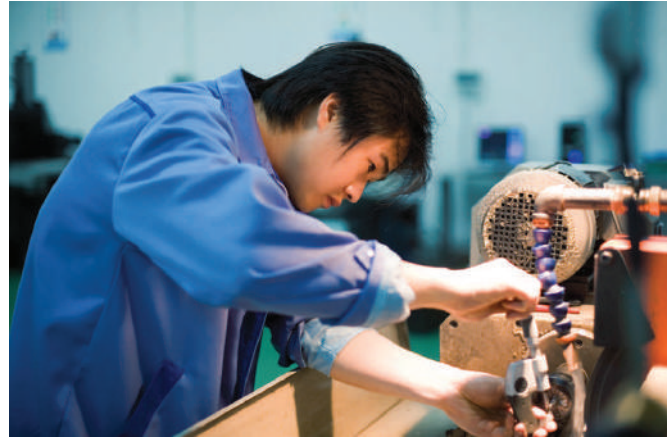
فبراير 2014

يتضح أن الاستراتيجيات المستقبلية للقضاء على الفقر في حاجة إلى التدعيم من الناحية الاقتصادية. فهذا هو السبيل الوحيد لإدراج الدخل بشكل يمكن الأفراد، والأسر، والحكومات من مواصلة أولوياتها التنموية ويدعم مسيرتهم نحو الاعتماد على الذات. وعليه، يكون تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها هو الهدف الذي نصبو إليه.

جدير بالإشارة، إلى أنه عادة ما يكتب النجاح المستدام والمستمر للجهود التي تتصدى للتحديات الاجتماعية والبيئية عندما تكون مدعومة بالنمو الاقتصادي.

واستجابة لهذه التحديات، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بترويج التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة كافة إمكانات الصناعة للاسهام في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الدائم للجميع.

## التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة: تحقيق الرخاء المشترك



يتحقق النمو الاقتصادي من خلال ريادة الأعمال والتنوع الاقتصادي المستمر، والعلاقات التجارية المتنامية، والتطوير الصناعي، والابتكار التقني.

وبالنسبة للعديد من الدول النامية، فقد غدت هذه الأمثلة الناجحة نماذج يُحتذى بها في انتشار أعداد غفيرة من الناس من برائن الفقر بشكل فعال.

وبالفعل، فقد تضاعفت القيمة المضافة لنسبة التصنيع في البلدان النامية في السنوات العشرين الماضية من 18% في 1992 إلى 35% في 2012. إذ أن التحول الهيكلي يحدث أثر تنموي جوهري عند تحول الاقتصاديات من الاعتماد بقدر كبير على الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية إلى الأنشطة التي تعزز القيمة المضافة المحلية والخدمات ذات الصلة. ويفتح المجال أمام ديناميكية وتنافسية القوى الاقتصادية التي من شأنها توفير فرص العمل، وتسهيل التجارة الدولية، واستخدام الموارد بكفاءة أكبر.

ولطالما تكررت هذه التجربة في مناطق مختلفة من العالم منذ الثورة الصناعية الأولى في منتصف القرن الثامن عشر.

من السهل العثور على شواهد تبرهن على أن التصنيع يعتبر استراتيجية فعالة للحد من الفقر، ومنها: إذا نظرنا إلى مراحل التقدم المبكرة التي عاشتها الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة أو اليابان أو تلك الدول التي انضمت إلى ركب التقدم إبان النصف الأخير من القرن العشرين، ومنها جمهورية كوريا، والصين، وغيرها الدول الآسيوية الملقبة بـ "النمر" و"التنين"، يدرك أن التنمية الصناعية وتجارة السلع الصناعية هي السبب وراء نجاح هذه الدول.





واستنادًا إلى هذه التجربة، فمن الضروري دمج المرأة والشباب في عملية انشاء قوي عاملة صناعية. ولا تتعكس الآثار الإيجابية لهذه العملية على الأسر والمجتمعات فحسب، بل تساهم في تدعيم أو اصر التماسك الاجتماعي.

أن زيادة المشاركة في التجارة الدولية من شأنه تحسين أحوال العمالة المحلية من خلال الحاجة إلى الامتثال للمعايير الدولية والوصول بقدر أكبر إلى التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات.

ولهذا تعتبر الصناعة مصدرًا هامًا من مصادر العمل الكريم، إذ أنها توفر ما يقرب من 500 مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم وهو ما يعادل خمس القوى العاملة العالمية. ولكن الاقتصاديات التي تمتلك القدرة على تقديم أنشطة جديدة باستمرار اعتمادًا على الارتقاء إلى مستوى أعلى من القيمة المضافة، أو مستوى الانتاجية، أو العوائد المرتفعة - الاقتصادات التي تتميز بالتغير الهيكلي - يمكنها الاسهام في استدامة وظائف مستقرة وزيادة الرخاء لقطاع متزايد من السكان.

ولكي تتحسن المستويات المعيشية لكافة البشر، فإنه يجب العمل على توزيع عوائد النمو بقدر أكبر من المساواة.

ويمكن تحقيق ذلك في حالة توافر فرص عمل مناسبة لجميع شرائح القوى العاملة. إذ يمكن للصناعات التحويلية والخدمات المتصلة بها أن تستوعب أعداد كبيرة من العمال، وأن توفر لهم وظائف ثابتة ومزايا جيدة، ورفع مستوى الرخاء لدى عائلاتهم ومجتمعاتهم. كما أن ارتباط التصنيع الزراعي الفعال بزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة من شأنه العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسر الريفية، وزيادة الأمن الغذائي، ونشر الابتكار عبر سلاسل القيمة الصناعية.

هذا وتبين التجارب من العقد الماضي أن الرخاء المشترك اعتمد في أغلب الحالات على التقدم الناتج عن استيعاب القوى العاملة بشكل أكثر فاعلية في الوظائف الصناعية مرتفعة الدخل.

## التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة: حماية البيئة



أي تقدم في عملية القضاء على الفقر لن يغدو إلا محاولة قصيرة الأجل في حال عدم تمكننا من تحقيق النمو الاقتصادي اللازم داخل إطار بيئي مستدام.

نحن نمتلك اليوم القدرات التقنية لتحقيق الانتاج الصناعي الأنظف. ويمكن ترويج "التصنيع الأخضر" لتوفير سلع وخدمات بيئية. إذ تمثل هذه الصناعات مصدرا مستداما لمزيد من فرص التنوع الهيكلي، والوظائف، والدخل، والرخاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الامتثال لنماذج الإنتاج المستدامة يحث الشركات على الحد من فاقد الموارد المكلفة، ويساهم في رفع مستوى القدرة التنافسية فيما بينها.

ثمة حاجة ملحة لرفع كفاءة الطاقة في الإنتاج الصناعي. وفي حين تمثل مدخلات الطاقة مكوناً هاماً في تكلفة الانتاج الصناعي، فقد تنامت أهمية الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة بشكل تدريجي لتصبح محددات جوهرية للقدرة التنافسية الاقتصادية والنمو المستدام.

أن الاختيار بين النمو الصناعي والاستدامة بمثابة توجه خاطئ. ولكن التحول في عمليات الإنتاج ونماذج الأعمال - تماشيًا مع الاختيار المناسب للتقنيات - هو ما سيقدم حلولاً للتحديات البيئية الهائلة في وقتنا الحاضر.

أن أهمية الترويج لسبل انتاجية أكثر نظافة وكفاءة في استخدام الموارد، والفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي لا يمكن التعويل عليه بقدر كبير.

لا يسعنا سوى الاعتراف بأن أحد الآثار الجانبية للتصنيع يكمن في تأثيره البيئي الملحوظ. ولا توجد دولة تمكنت حتى الآن من حل مشكلات إدارة المخلفات، وتقية المياه، والتلوث. إلا أن التجارب أظهرت أن التدخلات البيئية في الصناعات التحويلية من شأنها تحقيق نتائج ملموسة، والحد من التدهور البيئي بشكل كبير.

وفي هذا السياق، فإن الحاجة إلى الابتكار وتحسين اجراءات رفع القدرات الصناعية تعتبر وسيلة مهمة لتطوير الحلول اللازمة لتحقيق الانتاج الأنظف، والادارة الفعالة للموارد، والحد من المخلفات والتلوث.



المؤسسات القادرة علي تصميم وتنفيذ ورقابة سياسات التنمية الصناعية التي من شأنها تعزيز وتشجيع تنمية القطاع الخاص تعتبر عناصر أساسية تسهم في تحقيق التغيرات الهيكلية التي تقع في محور اهتمام التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

ولهذه الأسباب تأتي الدعوة الملحة الي دمج البعد الاقتصادي، ودور الصناعة لا سيما الشق الخاص بالتحويل، ضمن أولويات التنمية العالمية لما بعد 2015.

وبالمثل، فإن صناع القرار وقادة الفكر من جميع الأطياف السياسية يروجون للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة كأداة لخلق فرص عمل ذات مهارات عالية، وبناء مجتمعات يعمها قدر أكبر من المساواة، وحماية البيئة دون المساس بالنمو الاقتصادي. سوف تساعدنا التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بشكل تفاعلي في وضع رؤية لما تكون عليه المرحلة القادمة من العولمة الشاملة والمستدامة.

اتفقت جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيديو) خلال إعلان ليما 2013 على: **ضرورة أن تصبح التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة جزءاً هاماً من جدول أعمال التنمية طويلة المدى لما بعد 2015.**

يعتمد مدى تأثير الصناعة في القضاء على الفقر، والاستدامة البيئية، والأمن الغذائي على نماذج التصنيع التي تختار إحدى الدولة اتباعها. لذا، ينبغي وضع استراتيجية طويلة المدى تعمل في إطار من الظروف الاقتصادية، والقانونية، والسياسية المستقرة، وتخلق السياسات المحفزة للاستثمار في مجالات التعليم الأساسي، والبنية التحتية، وجودة المنتج، وحلول الأعمال التجارية الزراعية، والابتكار، ومهارات ريادة الأعمال.

أما الإجراءات الملموسة المتخذة فستعتمد على التحديات التي تواجه كل دولة، وامكانياتها المالية، وومدي اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي. وفيما يتعلق بما يوليه صانعو القرار من اهتماما في الوقت الحاضر – بالنسبة إلى الحفاظ على النمو، وزيادة مستوى مشاركة بلدانهم في التجارة الدولية والعولمة، وخلق وظائف دائمة مدرّة للدخل، ورفع مستوى الرفاهية لشعوبهم – فقد غدا من الطبيعي اتباع السياسات الصناعية السليمة يظل يمثل أولوية قصوى على مستوى العالم. فالصناعة علي كافة مستويات التنمية يمكنها أن تصبح محركاً أساسياً في محاربة الفقر، وضمان الأمن الغذائي، والحيلولة دون الاستقطاب والتشتت الاجتماعي.



## التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة: أولوية حول العالم



طلب المشاركون أثناء المشاورات العالمية في عام 2013 تحت عنوان "العالم الذي نريده" إعادة التنمية الصناعية مرة أخرى إلى جدول أعمال التنمية بغرض تنشيط النمو، وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. (أصوات الملايين، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2013)



دعا فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى التابع للأمم العام للأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى تحول الاقتصادات نحو توفير فرص العمل والنمو الشامل الذي يسعى إلى إضافة القيمة ورفع الإنتاجية وإدراج التصنيع كإحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق هذا التحول. (شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحول الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، اللجنة رفيعة المستوى للأمم المتحدة، 2013)

تدعو البلدان الصناعية الآن إلى "نهضة صناعية" للتغلب على تداعيات الأزمة الاقتصادية، والتعامل مع مخاطر انخفاض الأهمية النسبية للتصنيع وتقليل فرص التعرض للكوارث الخاصة بالتراجعات المستقبلية:

- تعتمد مهام الاتحاد الأوروبي الخاصة بالنمو على الإقرار بأن الاقتصاد الأوروبي لا يمكنه البقاء دون قاعدة صناعية قوية ومعدلة. لذلك، يضع الاتحاد الأوروبي هدفاً وهو زيادة الحصة الصناعية في ناتج إجمالي المحلي بنسبة 20 بالمائة بحلول عام 2020.

- أعلنت حكومة في الولايات المتحدة التزامها بإعاش التصنيع واستخدامه كوسيلة لتشجيع على الابتكار وخلق مزيد من فرص العمل وتحسين الأجور. (خطاب الاتحاد، 2013)

- أن جوهر استراتيجية رئيس الوزراء الياباني للنمو يدور حول إحياء الصناعة من خلال إعادة الهيكلة الصناعية وإصلاح سوق العمل والابتكار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المؤتمر الوزاري لبلدان أمريكا اللاتينية و جزر الكاريبي حول التنمية الصناعية والإنتاجية أكد على الحاجة الملحة لتبني وتعزيز آليات الإنتاج والتصنيع في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي لزيادة الإنتاجية والتغلب على فوارق عدم المساواة. (المؤتمر الوزاري حول التنمية الإنتاجية والصناعية في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي/ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/ المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، 2013)

التزمت البلدان متوسطة الدخل بالترويج لاجراءات وسبل التعاون التي تعمل على تحسين النمو الاقتصادي والرخاء، والتقدم الصناعي في إطار التنمية المستدامة. (إعلان سان خوزيه، 2013)





يدرك قادة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) أهمية الحاجة إلى العمل الجماعي لتحسين النمو المستدام والشامل في منطقة دول آسيا والمحيط الهادئ من خلال التجارة والتنمية الريفية، والحد من الفقر. (إعلان بالي، دول آسيا والمحيط الهادئ النامية، محرك النمو العالمي، أبيك، 2013)



يدرك قادة مجموعة العشرين الحاجة الملحة إلى إصلاحات هيكلية لدعم النمو المستدام والمتوازن من خلال عدة أمور من بينها تعزيز الاستثمار وتحسين الإنتاجية والتنافسية وزيادة مشاركة القوى العاملة (إعلان قادة مجموعة العشرين، سبتمبر 2013).



قامت اللجنة الاقتصادية الإقليمية للدول العربية بتعريف الترويج للنهوض بالنمو الشامل والتحول الهيكلي من خلال السياسات الصناعية والزراعية باعتباره أولوية تنمية رئيسية حتى عام 2030. (خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 من منظور إقليمي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2013)

يعتبر إعلان ليما الجديد هذا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) نقطة تحول هامة ومشجعة. وهو يضع العالم بشكل أكثر ثباتاً على طريق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. ويوفر إرشادات هامة في الوقت الذي يواجه فيه العالم أنظاره نحو عام 2015. أن الوصول إلى أهدافنا سيتطلب إدخال تغييرات هامة على الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلته. حيث ستلعب الصناعة والقطاع الخاص دوراً هاماً في ذلك. أن العمل الجماعي مصحوباً بالاجراءات المدروسة يساعدنا على خلق فرص عمل، وتحسين الرفاهية العامة، وحماية البيئة. [...] ومن خلال إعلان ليما هذا، فأنتم تؤكدون على أهمية بناء حياة تستمتع فيها بالأمن والرفاهية والكرامة للجميع. معاً، يمكننا الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. (الأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر العام الخامس عشر لليونيدو)



قامت البلدان الأقل نمواً بتحديد بناء قدرتها الإنتاجية باعتبارها أولوية قصوى، بما في ذلك أهمية تحولها الصناعي وتكاملها ضمن سلاسل القيمة العالمية. ودعت إلى إدراج قضيتها ضمن أولويات جدول الأعمال المستقبلي لما بعد عام 2015. (حالة البلدان الأقل نمواً عام 2013: اتباع تنفيذ برنامج عمل إسطنبول للدول الأقل نمواً، مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، 2013)



أوصى كل من الاتحاد الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا بأن يكون التصنيع بمثابة استراتيجية مركزية في إفريقيا لمواجهة الفقر، وعدم المساواة، والبطالة. (التقرير الاقتصادي عن أفريقيا 2013، الصادر عن الاتحاد الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، 2013)



## التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة رؤية اليونيدو

من خلال التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، نريد القضاء على الفقر في الجيل القادم.

### التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في جدول أعمال التنمية العالمية:

- ترتبط التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بكل البلدان الأعضاء في اليونيدو، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي اقتصاد يتسم بالمرونة، وباعتبارها مصدراً أساسياً لإدراج الدخل لكلاً من الأفراد والحكومات لتمكينهم من متابعة خططهم وأولوياتهم التنموية.
- تتيح التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة زيادات سريعة ومتواصلة في مستويات المعيشة لكل الأفراد، في كل مجالات الصناعة والقطاعات الخدمية المتصلة بها.
- توفر التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة حلولاً تقنية للتصنيع السليم بيئياً.
- تتطلب التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة قدرات مؤسسية مناسبة، وتمكين البنية التحتية، وقطاع خاص نشط، ومناخ أعمال موات.
- لا يمكن تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة إلا من خلال الشراكة مع كل الجهات المعنية ذات الصلة.

### تهدف اليونيدو إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة للدول الأعضاء بها. التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة تعني:

- بلوغ كل بلد درجة أعلى من التصنيع في اقتصادياته، واستفادته من عولمة الأسواق للخدمات والسلع الصناعية.
- انتفاع الجميع من النمو الصناعي، وتعميم الرخاء على النساء والرجال في كل البلدان.
- النمو الاجتماعي والاقتصادي الأشمل مدعوم في إطار عمل بيئي مستدام.
- جمع الموارد والمعرفة الفريدة لكل الأطراف الفاعلة في مجالات التنمية ذات الصلة لتعظيم تأثير التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.



اليونيدو مقتنعة بأن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة محرك رئيسي للتكامل الناجح للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة من أجل التحقيق الكامل للتنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة. وعليه، قامت اليونيدو بتقديم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من خلال بناء وتحسين الامكانيات الصناعية لدى الدول أعضاء المنظمة.

وللقيام بذلك، تعمل المؤسسة كمندى عالمي للتعاون الصناعي ووضع المعايير، وتوفر خدمات السياسات الاستشارية والتعاون الفني.

- وباعتبارها جهة موزدة لخدمات السياسات الاستشارية والتعاون الفني، تدعم اليونيدو خلق بيئة مواتية للسياسات الداعمة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وبناء قدرات المؤسسات العامة والخاصة لدعم نمو الصناعة والخدمات المتصلة بها، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية ريادة الأعمال.

- ومن خلال دورها كمندى عالمي، تقوم اليونيدو بتحديد أفضل الممارسات الحديثة وتشجع على تبادل المعرفة في مجال الصناعة، والمعايير المتصلة بها، والسياسات الصناعية، في الوقت التي تعمل فيه على إشراك الأطراف المعنية ذات الصلة التي لديها إمكانية تحسين قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع لمواصلة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.



## التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة: الشراكة من أجل الرفاهية



التنفيذ الناجح لهذه التنمية في عصر العولمة الحالي يتطلب مناهج جديدة تعمل على استغلال المعرفة المتاحة عالمياً والتكنولوجيا والابتكار. ومن ثم سوف يساهم تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا بشكل كبير في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

يعتبر القطاع الخاص أحد الوسائل المهمة لدفع التنمية التكنولوجية والابتكار، بما يمثله من مركز للتقدم التكنولوجي. أن نقل الاستثمار ونقل التكنولوجيا له انعكاسات إيجابية تمتد إلى ما هو أبعد من المكاسب الإنتاجية التي تم تحقيقها في القطاع ذاته، من خلال المساهمة بفعالية في نمو الإنتاجية في قطاعات أخرى ومن ثم دعم النمو الاقتصادي بشكل عام.

أن تنشئ استراتيجيات شبكة المعرفة والتعلم يجب أن تضع الأسس الخاصة بأي نهج متبع للتنمية المستدامة. وقد أثبتت اليونيدو أنه يمكن تحقيق مكاسب هامة عند تقدّم قدرة أي بلد على التواصل على جميع المستويات. لذا، فإن الإنشاء المنظم للمعرفة المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والحث على الابتكار الصناعي، والتعاون في مجال تعزيز تبادل المعرفة واحتضان التكنولوجيا، سيظل جزءاً أساسياً من نهج التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة لليونيدو.

يظهر الدليل التجريبي أن معظم الزيادات في نصيب الفرد من الدخل تنتج عن حالات التقدم التكنولوجي. أكثر من ثلثي النمو في البلدان النامية ينشأ عن اللحاق بأخر المستجدات التكنولوجية، ومن خلال الحصول على المعرفة من البلدان أكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا.

وحتى في القطاعات الاقتصادية والبلدان، يوجد مجال هام لتحسين الإنتاجية والكفاءة والأداء الاقتصادي الاجتماعي العام من خلال تضيق الفجوة بين الأنشطة السائدة وأفضل الممارسات.

وهذا يعني أنه يمكن تحسين سبل العيش بشكل مستدام من خلال نقل التكنولوجيات ونشر المعرفة.



## تعتبر شراكات الأطراف المعنية المتعددة أساسية لتحقيق الإدارة الفعالة لعملية التحول نحو التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا المضمار، التأكيد على أهمية دور التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما مكملين رئيسيين للنموذج التقليدي للتعاون شمال-جنوب. وهو ما يشجع على توفير الحلول العملية المستندة إلى الخبرة للتعامل مع التحديات والاختيارات المعقدة للسياسات التي يجب اتباعها.

ينبغي ألا تكون عمليات التواصل والشراكة مقصورة على الجهات الحكومية فقط. بل أنه من الضروري تضمين كل الجهات المعنية ذات الصلة: القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية ومنظمات التنمية الدولية.

تتطلب مواصلة جهود الحد من الفقر وتنفيذ استراتيجيات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة توافر التمويل المناسب لذلك. وبما أن معظم البلدان النامية تواجه صعوبات في جذب الاستثمار والوصول إلى المعرفة والحلول الخاصة بالتحديات الملحة، فإن تعزيز التعاون الدولي لدعم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة على جميع المستويات يعد أمراً أساسياً.

أن تنوع مصادر الخبرة والموارد، مدعوماً بالشراكات الدولية، من شأنه لعب دوراً هاماً في دعم البلدان النامية في القضاء على الفقر من خلال التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وهذا يتطلب أيضاً التزاماً قوياً من الحكومات المحلية والوطنية باستراتيجيات هذه التنمية، بما في ذلك بناء قدرات مؤسسية مناسبة لبلوغ هذا الحد.

## التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة: نحو مستقبل ورخاء للجميع



أن القضاء على الفقر بشكل فعال ومستدام في الجيل القادم سوف يحتاج إلى إعادة توجيه مناهجنا التنموية: نحن بحاجة إلى إنشاء استراتيجيات متكاملة تسعى إلى النهوض بالنمو الاقتصادي والصناعي في إطار اجتماعي شامل وبيئي مستدام.

ونعتقد أن هذه التنمية سوف تكون بمثابة العمود الفقري الصلب للاقتصاد العالمي، من خلال مشاركة الرخاء في جميع المجتمعات وحماية البيئة. هذه هي الثورة الصناعية القادمة. وسوف تتميز بالشراكة حيث تساهم الحكومات والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى في تحقيق هذا التغيير المفصلي.

أن تحقيق إمكانات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وتضافر جهودنا للمصالح العام، سوف يشكل الأولوية القصوى لليونيدو في السنوات المقبلة. ندعوكم للانضمام إلينا.

السؤال الحقيقي عن التصنيع ليس أن يكون أولوية تنموية أم لا. ولكن السؤال هو عن ماهية نوع التصنيع الذي ينبغي أن يعطى أولوية لتعظيم المواءمة مع أجندا مع خطة التنمية العالمية لبلوغ الهدف الشامل وهو تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للجميع.

حملت اليونيدو على عاتقها خوض هذا التحدي من خلال إعطاء أولوية للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. نحن حريصون على العمل مع الشركاء والأطراف المعنية في تحقيق مكاسب من هذه الرؤية العالمية للعصر القادم من العولمة.







منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة

مركز فيينا الدولي

صندوق بريد 300

1400 فيينا، النمسا

هاتف: +43 (1) 26026-0

فاكس: +43 (1) 2692669

مقر اليونيدو بنيويورك  
Room DC1-1118  
1, United Nations Plaza  
New York, NY 10017  
United States of America  
هاتف: +1 (212) 963 6890  
فاكس: +1 (212) 963-7904

مقر اليونيدو بجنيف  
Le Bocage, Pavillion I, Room 77-82  
Palais des Nations  
Avenue de la Paix 8-14  
1211 Geneva 10, Switzerland  
هاتف: +41 (22) 917 1423  
فاكس: +41 (22) 917 0059

مقر اليونيدو ببروكسل  
المقر الرئيسي للأمم المتحدة  
14, rue Montoyer  
1000 Bruxelles, Belgium  
هاتف: +32 (2) 511 16 90  
فاكس: +32 (2) 511 75 88